العدد 12A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية شبـــاط 2026
No. 12A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences February 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

العوامل الجيوسياسية المؤثرة في اتساع الفجوة الغذائية لمحصول القمح في الوطن العربي

م.د. نظير احمد هلال العبيدي
كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كركوك
Nadherahmeda@gmail.com
https://orcid.org/0009-0000-4626-3162

الملخص

تتمثل مشكلة الدراسة في الفجوة الغذائية لمحصول القمح في الوطن العربي والمتمثلة بتفوق كمية الاستهلاك على الانتاج اي يستهلك اكثر من ما ينتج، حيث وصلت نسبة الاعتماد على الخارج في سد العجز من محصول القمح نسبة(100%) لكل من البحرين والامارات والكويت وجيبوتي وجزر القمر، ودول الخليج العربي من اكثر دول الوطن العربي تعاني من فجوة غذائية لمحصول القمح، واقل الدول اعتماداً على الخارج هي: سوريا والعرق ومصر وبنسبة اقل من(50%) في الاعتماد على الخارج وهي دول مؤهلة ان تصل للاكتفاء الذاتي لولا المتغيرات الجيوسياسية التي انعكست سلباً عليها، وزادت نسبة اعتماد دول الوطن العربي على الخارج في سد العجز من محصول القمح بعد عام 2010 نتيجة مجموع متغيرات جيوسياسية كظهور الفوضى المتمثلة بما يعرف بثورات الربيع العربي وتنظيم القاعدة وداعش الارهابي والحروب الاهلية وتقسيم السودان، وهذا انعكس سلباً على الهجرة من الريف للمدينة وبروز ظاهرة شحة المياه والتغيرات المناخية وغياب السياسة الزراعية والدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

كلمات مفتاحية: القوى الدولية – الجيوسياسية – الفجوة الغذائية – الاكتفاء الذاتي– الاعتماد على الخارج.

Geopolitical Factors Influencing the Widening Food Gap of Wheat in the Arab World

Dr. Nadher Ahmed Hilal Al-Obaidi
College of Education for Human Sciences - Kirkuk University

ABSTRACT

The research problem lies in the food gap of wheat in the Arab world. represented by the fact that consumption exceeds production that is. more wheat is consumed than produced. The dependence on external sources to cover the wheat deficit has reached 100% in Bahrain. the United Arab Emirates. Kuwait. Djibouti. and the Comoros. The Gulf countries are among the Arab states that suffer the most from a wheat food gap. The least dependent countries on external sources are Syria. Iraq. and Egypt. with less than 50% reliance on imports. These countries are qualified to achieve self-sufficiency were it not for the geopolitical changes that have negatively affected them. After 2010. the dependence of Arab countries on external sources to cover the wheat deficit increased due to a set of geopolitical variables. including the instability associated with the so-called Arab Spring uprisings. the emergence of Al-Qaeda and ISIS terrorist organizations. civil wars. and the partition of Sudan. This has negatively impacted rural-to-urban migration. led to the emergence of water scarcity. climate change challenges. and the absence of effective agricultural policies and government support for the agricultural sector.

Keywords: International powers – Geopolitics – Food gap – Self-sufficiency – External dependence

المحور الاول: الدليل النظري للدراسة

1- المقدمة

تعد مشكلة الفجوة الغذائية واحدة من المشاكل التي تتداخل فيها الجغرافية مع السياسة، حيث اصبح الغذاء اداة ضغط عالمية تستخدمها بعض الدول لابتزاز دول اخرى عن طريق تحكمها في الاسواق العالمية، والفجوة الغذائية ترتبط بالأمن القومي للدول حيث تصبح الدول التي تعتمد على الخارج في سد الفجوة الغذائية عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية، مثل النزاعات المسلحة، العقوبات الاقتصادية، أو التوترات بين القوى الكبرى كما هو الحال في الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاسها على الدول المستوردة للقمح الروسي والاوكراني، وهذا ما يزيد من هشاشة الدول الفقيرة أو غير المستقرة سياسياً وبالتالي أصبحت قضية الغذاء ليست مجرد مسألة اقتصادية أو بيئية، بل أداة جيوسياسية تؤثر على الاستقرار الداخلي والخارجي للدول لا سيما في دول الوطن العربي.

2- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الاسئلة الاتية:-

1- هل يعاني الوطن العربي من فجوة غذائية للقمح تتمثل بزيادة الاستهلاك عن الانتاج؟

2- ما هي العوامل الجغرافية المؤثرة في اتساع الفجوة الغذائية لمحصول القمح في الوطن العربي؟

3- هل الفجوة الغذائية لمحصول القمح في الوطن العربي تتجه نحو الاتساع ام التقلص؟

3- فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في الاجابة عن الاسئلة السابقة وهي كالاتي:-

1- يعاني الوطن العربي من فجوة غذائية لمحصول القمح نتيجة اعتماده على الخارج لسد الاستهلاك المحلي.

2- تتمثل العوامل الجغرافية بالتقلبات المناخية ومشكلة المياه والتصحر وغياب الامان والحروب وغياب السياسات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة.

3- الفجوة الغذائية لمحصول القمح في الوطن العربي تتجه نحو الاتساع لا سيما بعد عام 2010.

4- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الاتي:-

1- قلة الدراسات التي تناولت مشكلة الغذاء لا سيما في ظل الزيادة السكانية والتقلبات المناخية الحالية.

2- تعد دول الوطن العربي من اكثر الدول التي شهدت تغيير انظمة سياسية في القرن الواحد والعشرون.

3- توظيف الجغرافية في دراسة المشكلات المعاصرة لا سيما مشكلة الغذاء.

5- هدف الدراسة

تتمثل اهداف الدراسة في الاتي:-

1- التعرف على كمية الانتاج وكمية الاستهلاك لمحصول القمح في الوطن العربي.

2- التعرف على الدول التي تعتمد على الخارج بنسبة كبيرة في سد الحاجة المحلية لمحصول القمح، والدول التي تعتمد بشكل محدود على الخارج لسد الحاجة المحلية لمحصول القمح.

3- التعرف على المتغيرات الجيوسياسية وانعكاسها على الامن الغذائي في الوطن العربي.

6- حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة المكانية بدول الوطن العربي البالغ عددها(22) دولة بما فيها فلسطين، ويقع الوطن العربي في الجزء الاوسط من العالم ويمتد بين قارتي اسيا وافريقيا، ويمتد بين دائرتي عرض(2) جنوب خط الاستواء و(37.5) شمالاً، وبين خطي طول(17) غرباً و(60) شرقاً، ويحده من الشمال البحر الابيض المتوسط، ومن الجنوب المحيط الهندي، ومن الشرق الخليج العربي وبحر العرب، ومن الغرب المحيط الاطلسي، اما الحدود الزمنية فتمثلت بعام 2010 وعام 2024 بالنسبة للإنتاج وبعام 2024 لبيانات الفجوة الغذائية نظراً لعدم نشر المنظمات الاقليمية والدولية بيانات عام 2025.

7- منهجية الدراسة

تم استخدام مناهج متعددة في البحث مع ما يتلاءم مع محاور البحث منها: المنهج الاقليمي الذي درس بعض الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة، والمنهج التاريخي الذي درس بتتبع التطور التاريخي لإنتاج القمح في اقليم الدراسة، وكذلك منهج تحليل القوى الذي يدرس اثر الخصائص الجغرافية في قوة الدولة.

8- هيكلية الدراسة

جاءت الدراسة بثلاث مباحث وكالاتي:

المبحث الاول: الدليل النظري للدراسة

المبحث الثاني: مؤشرات الامن الغذائي من محصول القمح في الوطن العربي

المحور الثالث: المحددات الجيوسياسية للاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في الوطن العربي

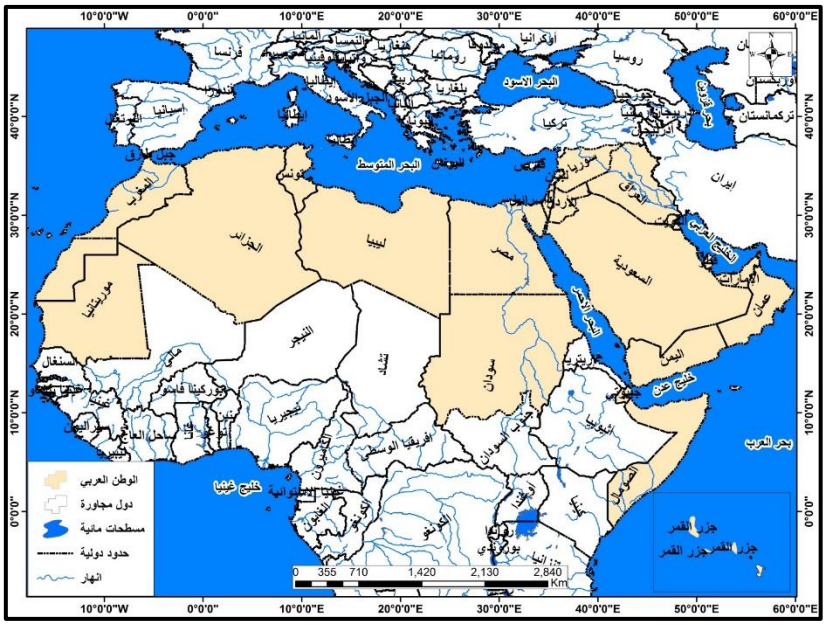

خريطة(1) موقع منطقة الدراسة

المصدر: اعتماداً على خريطة العالم بمقياس 1:1000000.

المحور الثاني: مؤشرات الامن الغذائي من محصول القمح في الوطن العربي

اختلفت تعاريف الامن الغذائي فحسب مؤتمر قمة الغذاء العالمي سنة 1996م عرفته بانه هو تمكن الجميع وفي جميع الاوقات بالقدرة المادية والاقتصادية من الحصول على الكمية الكافية من الغذاء السليم والمغذي لتغطية احتياجاتهم ويحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فاعلة وصحية، اما منظمة الاغذية والزراعة العالمية فعرفته: بانه الوضع الذي يتيح لجميع الناس في كل الاوقات القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الامن والمغذي ويحقق لهم حياة نشيطة(مراحي ومجموع مؤلفين، 2024، ص28). ويمكن دراسة مؤشرات الامن الغذائي وكالاتي:

1- التوزيع الجغرافي لإنتاج القمح في الوطن العربي

يعد القمح من المحاصيل الاستراتيجية المهمة، وتستخدم كوسيلة ضغط سياسي واقتصادي من قبل الدول المصدرة لها على الدول النامية او التي بحاجتها، اذ يعد القمح من اهل الحبوب التي تدخل في صناعة الخبز والذي يشكل مصدر غذاء لأنسان في كل انحاء العالم، وتستمد منه اكبر كمية من السعرات الحرارية اذ يحتوي كل كيلو غرام من القمح على 3500 سعرة حرارية و 117 غرام من البروتين(الحجامي، 2021، ص57).

من معطيات الجدول(1) يتبين ان انتاج القمح عام 2010 على مستوى العالم(640.803.465) طن، بلغت انتاج الوطن العربي منه(26.096.000) طن مشكلاً نسبة(4.07%)، وجاءت مصر بالمرتبة الاولى عربياً بنسبة(32.37%) من الانتاج العربي، وفي المرتبة الثانية حلت المغرب عربياً في انتاج القمح بنسبة(23.38%) عربياً، وفي المرتبة الثالثة حلت الجزائر بنسبة(9.96%) عربياً، وفي المرتبة الرابعة جاءت سوريا بنسبة انتاج(9.20%)، وفي المرتبة الخامسة السودان بنسبة(7.66%)، وفي المرتبة السادسة العراق بنسبة(5.37%)، اما بقية الدول العربية فبلغ انتاجها اقل من(5%) من الانتاج العربي، وفي المرتبة الاخيرة جاءت كل من: الامارات، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر وبنسبة(0.00%) لكل منهما، وهذا التباين في الانتاج بين دول الوطن العربي تقف وراءه عوامل طبيعية بالدرجة الاولى كقلة الامطار والمياه السطحية ومشاكل التربة من تصحر وتملح.

وفي عام 2024 بلغ انتاج القمح على مستوى العالم(441.057.808) طن، بلغت انتاج الوطن العربي منه(22.427.663) طن مشكلاً نسبة(2.77%) وهو اقل من انتاج عام 2010، وجاءت مصر بالمرتبة الاولى عربياً بنسبة(42.92%) من الانتاج العربي، وفي المرتبة الثانية حلت الجزائر عربياً في انتاج القمح بنسبة(13.37%) عربياً، وفي المرتبة الثالثة حل العراق بنسبة(12.32%) عربياً، وفي المرتبة الرابعة جاءت المغرب بنسبة انتاج(12.07%)، وفي المرتبة الخامسة سوريا بنسبة(6.92%)، وفي المرتبة السادسة تونس بنسبة(5.06%)، اما بقية الدول العربية فبلغ انتاجها اقل من(5%) من الانتاج العربي، وفي المرتبة الاخيرة جاءت كل من: الامارات، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، الصومل، قطر الكويت، وبنسبة(0.00%) لكل منهما.

جدول(1) انتاج محصول القمح في الوطن العربي ونسبته 2010 - 2024(طن)

ت	الدولة	2010	%	2024	%
-1	الأردن	22.000	0.08	30.000	0.13
-2	الإمارات	0.00	0.00	0.00	0.00
-3	البحرين	0.00	0.00	0.00	0.00
-4	تونس	1.200.000	4.60	1.135.000	5.06
-5	الجزائر	2.600.000	9.96	3.000.000	13.37

-6	جزر القمر	0.00	0.00	0.00	0.00
-7	جيبوتي	0.00	0.00	0.00	0.00
-8	السعودية	3.57	800.000	4.98	1.300.000
-9	السودان	2.12	476.000	7.66	2.000.000
-10	سوريا	6.92	1.551.061	9.20	2.400.000
-11	الصومال	0.00	1.060	0.23	60.000
-12	العراق	12.32	2.764.069	5.37	1.400.000
-13	عمان	0.02	3.500	0.01	2000
-14	فلسطين	0.15	32.800	0.11	30.000
-15	قطر	0.00	149	0.00	0.00
-16	الكويت	0.00	37	0.01	2000
-17	لبنان	0.45	100.000	0.31	80.000
-18	ليبيا	0.58	130.000	0.46	120.000
-19	مصر	42.92	9.623.056	32.37	8.500.000
-20	المغرب	12.07	2.707.065	23.38	6.100.000
-21	موريتانيا	0.02	5.000	0.08	20.000
-22	اليمن	0.45	100.000	1.00	260.000
	الوطن العربي	**100**	**22.427.663**	**100**	**26.096.000**
	العالم	**2.77**	**441.057.808**	**4.07**	**640.803.465**

المصدر: اعتماداً على: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، بيانات منشورة لعامي 2010 و2024، للمزيد ينظر الوقع الإلكتروني: https://www.fao.org

وهذا التباين في انتاج القمح بين دول الوطن العربي لعام 2024، وانخفاض الانتاج عن عام 2010 تقف وراءه عوامل جيوسياسية طبيعية سبق ذكرها واخرها بشرية ناتجة عن عوامل سياسية بالدرجة الاولى تتمثل بخروج مساحات كبيرة من اراضي دول الوطن العربي من سيطرة الانظمة الحكومية لا سيما بعد استقلال الجزء الجنوبي عن السودان الام وظهور دول جنوب السودان على حساب مساحة الوطن العربي، فضلاً عن ظهور ما يعرف بثورات الربيع العربي والتي ادت لانتزاع مساحات واسعة من الاراضي بيد الانظمة الحاكمة ووقوعها بيد الارهاب وجماعات انفصالية كما حدث في تونس وليبيا ومصر والسودان واليمن وسوريا ، لاسيما سوريا التي فقدت ما يقارب مليون طن من القمح بالمقارنة بين عامي 2010 و 2024، فضلاً عن غياب الدعم الحكومي للفلاح نتيجة الفوضى وهجرة العديد من سكان الريف لقراهم وارضيهم الزراعية لاسيما في العراق نتيجة احداث داعش بعد عام 2014.

خريطة(2) التوزيع الجغرافي النسبي لإنتاج القمح في الوطن العربي 2010 - 2024(طن)

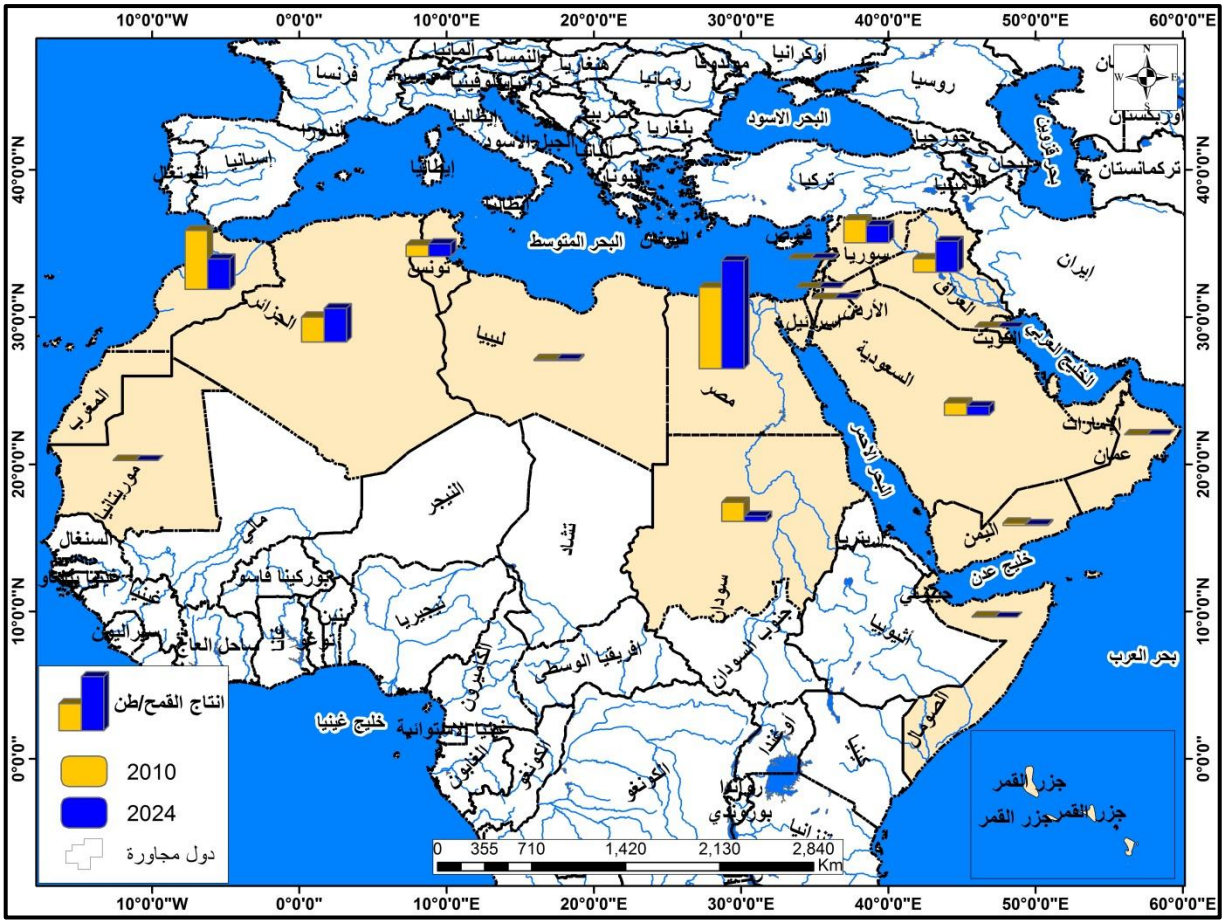

المصدر: اعتماداً على معطيات الجدول(1).

2- الاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في الوطن العربي

بما ان الجغرافية السياسية تركز على دراسة الانتاج النباتي طبقاً للمجاميع الغذائية الاستراتيجية التي تمثل المجموعة الحبوبية فيها 95% من الاستهلاك البشري في العالم، لما لها من اهمية كبيرة، اذ تشكل هذه المحاصيل، حيث تشكل هذه المحاصيل ثلث المادة الجافة، ونحو نصف كمية البروتين الذي يتناولها الانسان في غذائه(هاشم، 2021، ص91). ومؤشر الاكتفاء الذاتي هو مؤشر يقيس مدى كفاية السلع والمحاصيل الغذائية لسد احتياجات السكان الاستهلاكية، او مدى قدرة الدولة على توفير الغذائي الكافي لجميع السكان من الانتاج المحلي(الحديدي، 2023، ص7).

ومن الجدول(2) والخريطة(3) يتبين ان مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي يوضح ان جميع دول الوطن العربي في عام 2024 هي في حالة تبعية غذائية لمحصول القمح، حيث بلغت نسبتها(35.26%)، وجاءت سوريا بالمرتبة الاولى بنسبة الاكتفاء الذاتي بنسبة بلغت(**76.8%**) وهذا يرجع لارتفاع الانتاجية لمحصول القمح من جانب وان بعض المناطق تقع خارج سيطرة النظام الحاكم فلا تتكفل الدول بتلبية متطلباتهم. وفي المرتبة الثانية جاء العراق بنسبة اكتفاء بلغت(58.2%) وهذا يرجع لارتفاع انتاج العراق من القمح، وفي المرتبة الثالثة جاءت مصر بنسبة اكتفاء بلغت(52%) وهذا ايضاً يرجع لارتفاع الانتاج لكنه لا يسد الحاجة نتيجة الزيادة السكانية، اما بقية الدول فلم تتجاوز نسبة الانتاج(37.6%) وهذا يرجع لمجموعة عوامل طبيعية وبشرية، وبعض الدول بلغت نسبة انتاجها(0.00%) كالإمارات والبحرين وجزر القمر وجيبوتي الكويت.

جدول(2) نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في الوطن العربي 2024 (طن)

ت	الدولة	انتاج القمح	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
-1	الأردن	30.000	865.700	3.5
-2	الإمارات	0.00	1.451.100	0
-3	البحرين	0.00	146.800	0
-4	تونس	1.135.000	3.021.200	37.6
-5	الجزائر	3.000.000	9.832.300	30.5
-6	جزر القمر	0.00	11.700	0
-7	جيبوتي	0.00	356.800	0
-8	السعودية	800.000	4.618.600	17.3
-9	السودان	476.000	2.107.100	22.6
-10	سوريا	1.551.061	2.019.500	76.8
-11	الصومال	1.060	512.700	0.2
-12	العراق	2.764.069	4.747.800	58.2
-13	عمان	3.500	599.900	0.6
-14	فلسطين	32.800	269.100	12.2
-15	قطر	149	60.800	0.2
-16	الكويت	37	342.700	0
-17	لبنان	100.000	660.600	15.1
-18	ليبيا	130.000	410.200	31.7
-19	مصر	9.623.056	18.573.200	52
-20	المغرب	2.707.065	8.713.700	31.1
-21	موريتانيا	5.000	755.300	0.7
-22	اليمن	100.000	3.520.700	2.8
	الوطن العربي	**22.427.663**	63.597.400	35.26
	العالم	**441.057.808**		

المصدر: اعتماداً على: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)، بيانات منشورة لعامي 2010 و2023، للمزيد ينظر الوقع الإلكتروني: https://www.fao.org

- المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي + صافي التجارة(الاستيرادات – الصادرات).

- نسبة الاكتفاء الذاتي = (الانتاج المحلي / المتاح للاستهلاك)×100.

خريطة(3) التوزيع الجغرافي لنسبة لاكتفاء الذاتي للقمح في الوطن 2024(طن)

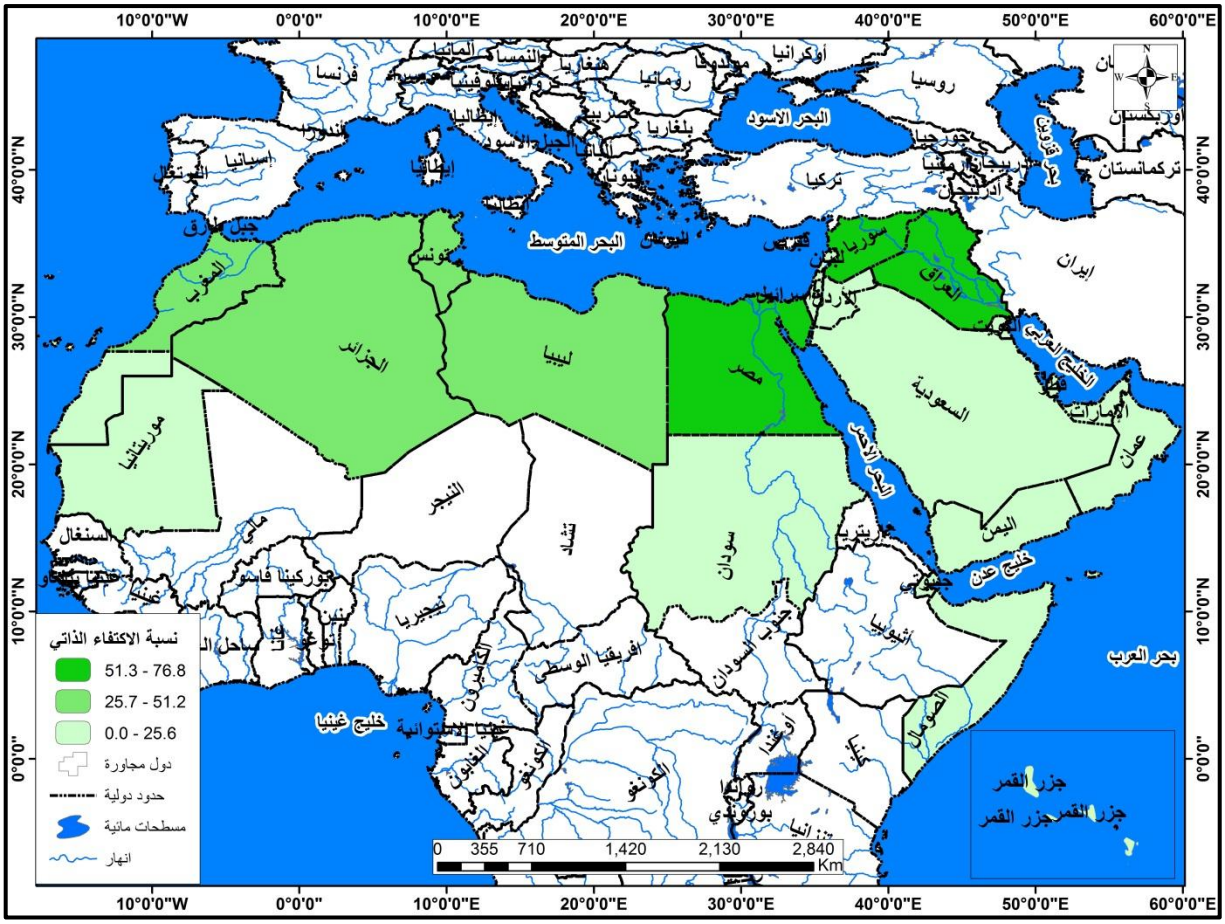

المصدر: اعتماداً على معطيات الجدول(2).

3- الفجوة الغذائية ونسبة الاعتماد على الخارج لمحصول القمح في الوطن العربي

تعرف الفجوة الغذائية بأنها مقدار الفرق بين الناتج المحلي للدولة من السلع والمواد الغذائية، وكمية ما تحتاجه من حجم الاستهلاك او ما يكفي الدولة من احتياجاتها الاساسية، من خلال توفير الغذاء للسكان(لفتة، 2018، ص19). والفجوة الغذائية تبين مدى اعتماد الدولة على الاستيرادات من الخارج للسلع الغذائية، وكلما زاد الفرق بين الحاجة الغذائية من اجمالي الانتاج المحلي مما يدل هذا على عدم امكانيتها الاقتصادية بتلبية الاحتياجات من الغذاء، وتستخرج الفجوة الغذائية من خلال الانتاج المحلي مطروحاً منه المتاح للاستهلاك(البياتي، 2018، ص59).

ومن معطيات الجدول(3) والخريطة(4) يتبين نسبة اعتماد الوطن العربي على دول الخارج لسد الحاجة المحلية من محصول القمح لعام 2024 بلغت نسبتها(64.7%)، وجاءت الامارات والبحرين وجزر القمر وجيبوتي والكويت بالمرتبة الاولى بالاعتماد على الخارج لسد الحاجة المحلية وبنسبة(100%)، وهذا يرجع ربما لعوامل مناخية بالدرجة الاولى ناتجه عن قلة الامطار وزيادة مساحات التصحر في هذه الدول، وفي المرتبة الثانية جاءت الدول التي تعتمد على الخارج بنسبة تتراوح بين(96 – 99%) وهي كل من: الصومال وقطر وعمان وموريتانيا واليمن والاردن، وهذا راجع ايضاً لعوامل مناخية فضلاً عن عوامل سياسية تتعلق بعدم الاستقرار الامني والفقر والفساد الاداري والمالي، وفي المرتبة الثالثة جاءت الدول التي تعتمد على الخارج بنسبة تتراوح بين(78 – 88%) وهي كل من: فلسطين ولبنان والسعودية والسودان، وهذه الدول ايضاً تعاني من مشاكل طبيعية وبشرية تقف وراء قلة

الانتاج من محصول القمح، وفي المرتبة الرابعة جاءت الدول التي تعتمد على الخارج بنسبة تتراوح بين(23 – 70%) وهي كل من: الجزائر والمغرب وليبيا وتونس ومصر والعراق وسوريا، وهذه الدول هي في حال افضل من الدول السابقة نتيجة توفر المياه السطحية والاراضي الخصبة وايدي عاملة لا سيما في سوريا والعراق ومصر لكن المتغيرات الجيوسياسية الناتجة عن التدخلات الاقليمية في شؤونها التي لاتريد لهذه الدول الوصول للاكتفاء الذاتي وما نتج عنها من حروب اهلية وفساد مالي ووقوع اراضي كبيرة خارج سيطرة الانظمة الحاكمة تحت يد جماعات معارضة واخرى ارهابية.

جدول(3) نسبة الاعتماد على الخارج لمحصول القمح في الوطن العربي 2024(طن)

ت	الدولة	انتاج القمح	المتاح للاستهلاك	الفجوة الغذائية	نسبة الاعتماد على الخارج
-1	الأردن	30.000	865.700	-835.700	96.5
-2	الإمارات	0.00	1.451.100	-1.451.100	100
-3	البحرين	0.00	146.800	-146.800	100
-4	تونس	1.135.000	3.021.200	-1.886.200	62.4
-5	الجزائر	3.000.000	9.832.300	-6.832.300	69.5
-6	جزر القمر	0.00	11.700	-11.700	100
-7	جيبوتي	0.00	356.800	-356.800	100
-8	السعودية	800.000	4.618.600	-3.818.600	82.7
-9	السودان	476.000	2.107.100	-1.631.100	77.4
-10	سوريا	1.551.061	2.019.500	-468.439	23.2
-11	الصومال	1.060	512.700	-511.640	99.8
-12	العراق	2.764.069	4.747.800	-1.983.731	41.8
-13	عمان	3.500	599.900	-596.400	99.4
-14	فلسطين	32.800	269.100	-236.300	87.8
-15	قطر	149	60.800	-60.651	99.8
-16	الكويت	37	342.700	-342.663	100
-17	لبنان	100.000	660.600	-560.600	84.9
-18	ليبيا	130.000	410.200	-280.200	68.3
-19	مصر	9.623.056	18.573.200	-8.950.144	48.2
-20	المغرب	2.707.065	8.713.700	-6.006.635	68.9
-21	موريتانيا	5.000	755.300	-750.300	99.3
-22	اليمن	100.000	3.520.700	-3.420.700	97.2
	الوطن العربي	**22.427.663**	63.597.400	-41.169.737	64.7
	العالم	**441.057.808**			

المصدر: اعتماداً على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد(43). 2023، بيانات منشورة.

- الفجوة الغذائية = (الانتاج المحلي – المتاح للاستهلاك).

- نسبة الاعتماد على الخارج = (الفجوة الغذائية / المتاح للاستهلاك)×100.

خريطة(4) نسبة الاعتماد على الخارج لمحصول القمح في الوطن العربي 2024(طن)

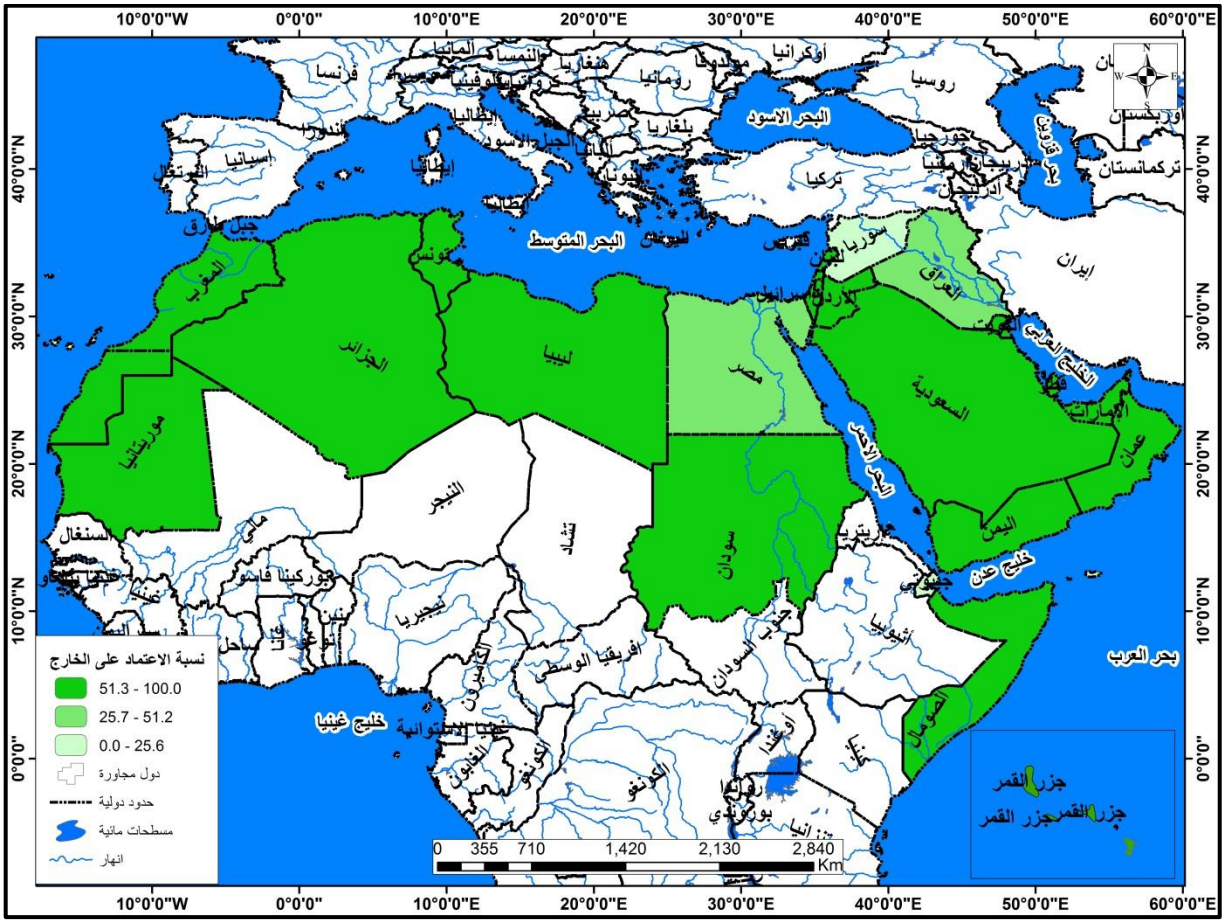

المصدر: اعتماداً على معطيات الجدول(3).

المحور الثالث: المحددات الجيوسياسية للاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في الوطن العربي

1- المحددات الطبيعية من منظور جيوسياسي

أ- مشكلة التغيرات المناخية

التغير المناخي هو احدى المشاكل التي يواجها العالم بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص، وبدأ الاهتمام في هذه الظاهرة نهاية القرن التاسع عشر، ويترتب على التغيرات المناخية مجموعة من الاثار التي تمس الانسان ومحيطة وهو ما اكدة علماء المناخ، واهم مظاهر التغير المناخي في الوطن العربي هي:-

- **ارتفاع معدلات درجة الحرارة:** حيث اشارت اللجنة الدولية المعنية بشؤون المناخ ان موجات الحر والليالي الحارة ازدادت في العالم لاسيما في الوطن العربي، اذ سجل في عام 2010 اعلى(19) دولة ارتفاعاً للحرارة في العالم منذ نهاية الثمانينات من بينها (5) دول عربية من بينها الكويت التي سجل(52.6) درجة مئوية، ومن المتوقع ان المنطقة العربية القاحلة ستصبح اكثر حرارة وجفافاً ومن المتوقع ان ترتفع درجة الحرارة نهاية هذا القرن في المنطقة العربية من(0.5 – 4) درجة مئوية، واكثر حرارة ستكون في المغرب العربي ووسط وشمال شبة الجزيرة العربية.

- **تغير نمط تساقط الامطار:** تعاني منطقة البحر المتوسط وجنوب افريقيا واجزاء من اسيا جفافاً بسبب انخفاض كمية الامطار الساقطة، وهذا ما سينعكس سلباً على الانتاج الزراعي ونقص مياه الشرب، ومن المتوقع ان الوطن العربي سيكون من بين المناطق التي تشهد انخفاض في كمية الامطار الساقطة يتراوح بين(5 – 50) ملم نهاية القرن الحالي باستثناء منطقة جنوب شبة الجزيرة العربية والتي ستكون اقل تأثراً بهذا الانخفاض(زهيرة، 2021، ص57-58).

ب- نقص الموارد المائية وشحتها: يقع(17) بلداً عربياً من (22) بلداً تحت خط الضغط المائي المحدد ب(1000) م3 للفرد الواحد، فانه باستثناء العراق وسوريا والسودان والصومال وجزر القمر ولبنان، فان كافة البلدان العربية تعاني من شحة المياه لاسيما مع ازدياد عدد السكان، حيث بلغت حصة الفرد في عام 2014 ما يقارب (650)م3 مقابل(6000) م3 الذي يمثل المعدل العالمي، وهذا الامر ادى الى معاناة(13) دولة عربية من مجموع(22) دولة من ندرة المياه الحادة بمعدل يقل عن (500) م3 للفرد الواحد، وتشير المؤشران ان معدل نصيب الفرد في الوطن العربي سينخفض (11) مره من دون المعدل العالمي في عام 2050(وردية، 2021، ص287). ويفتقر الوطن العربي للأنهار الداخلية الكبيرة، واهم انهاره النيل في مصر والسودان والفرات في سوريا والعراق، وتعاني دول حوض النيل من مشاكل فيما بينها منها بناء سد النهضة الاثيوبي وانعكاسه على كمية المياه الواصلة لمصر، فضلاً عن تحكم تركيا بكمية الايراد المائي الواصل الى سوريا والعراق عن طريق دجلة والفرات وترفض اخضاع دجلة والفرات للقانون الدولي والتوصل لاتفاق مع سوريا والعراق لاقتسام مياههما، فضلاً عن روافد التي تغذي دجلة وتتحكم فيها ايران، مما اثر بشكل سلبي على المساحة المزروعة التي تعتمد على السقي السيحي(الشوك، 2010، ص53 - 80). فضلاً عن سيطرة اسرائيل على نهر اليرموك ابرز روافد نهر الاردن ومساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية الصالحة للزراعة مما انعكس سلباً على الامن الغذائي العربي.

ج- التصحر: تبلغ مساحة الوطن العربي(14.3) مليون كيلو متر مربع، أي ما يعادل(10.2%) من مساحة العالم، وهذه المساحة تتضمن مناطق بيئة متنوعة وما يقارب(90%) من مساحة الوطن العربي تقع ضمن المناطق الجافة جداً والجافة وشبة الجافة، ينظر خريطة(5)، وهذه المناطق تتباين في كمية الامطار الساقطة، حيث تتلقى (72%) من مساحة الوطن العربي اقل من (100) ملم سنوياً، و(18%) تتلقى بين(100 – 300) ملم، وفقط(10%) منها تتلقى كمية اكثر من(300)ملم، ومن العوامل التي زادت من حدة التصحر في الوطن العربي التوسع العمراني والنزوح السكاني من الارياف، والاستعمال السيء والمفرط للأراضي الزراعية الامر الذي يتسبب بفقدان التربة الخصبة، وبالرغم من تطور قابلية الارض للزراعة في المنطقة العربية من معدل(3.4%) من مساحة الاراضي الاجمالية في عام 1961 الى(4.1%) سنة 2013، لكن هبط معدل الاراضي القابلة للزراعة للشخص الواحد من(0.48) هكتار الى(0.15) هكتار خلال الفترة نفسها أي بنسبة (68%)(المجدوب، 2017، ص7).

خريطة(5) الاقاليم المناخية في الوطن العربي

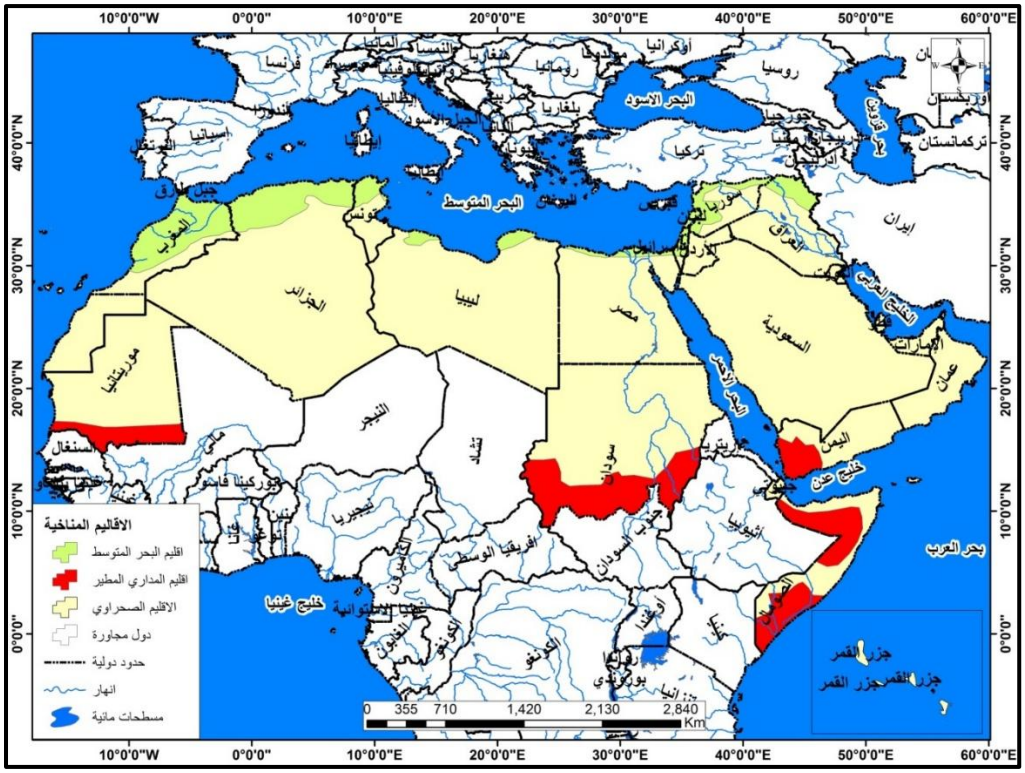

المصدر: اعتماداً على: حسام الدين جاد الرب، جغرافية العالم العربي، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص103.

ومن منظور جيوسياسي بالرغم من العوامل الطبيعية ودورها في التأثير على الانتاج الزراعي للقمح لكن البعض الاخر يعود لعوامل جغرافية سياسية على سبيل المثال اتفاقيات المياه مع دول الجوار يجب تفعيلها، واخذ الاستحقاقات المائية للدول العربية من تركيا وايران واثيوبيا والكيان الصهيوني، فضلاً عن ذلك بالرغم من الصفة الغالبة للوطن العربي هي الهضاب فبإمكانه استثمار الوديان الموسمية فيها لحصاد المياه، وكذلك بإمكان الدول النفطية كالعراق ودول الخليج العربي الاستثمار في دول اخرى لغرض انتاج القمح كون رأس المال متوفر لديها.

2- المحددات البشرية من منظور جيوسياسي

أ- الحروب وغياب الامن

تعد الدول العربية اكثر منطقة في العالم شهدت نزاعات مسلحة في بدايات القرن الحادي والعشرون، والتي ادت الى انتهاكات ضد الانسان ابتداءً بالغزو الامريكي على العراق مروراً بما يعرف بثورات الربيع العربي والحروب الاهلية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والسودان ولبنان والصومال وفلسطين، فضلاً عن سيطرة الارهاب على مساحات شاسعة من بعض دول الوطن العربي، وهذه النزعات المسلحة تركت اثار سلبية وهددت الامن الغذائي في الوطن العربي، والبعض من الجمعات المسلحة والارهابية سيطرة على مساحات واسعة من مناطق انتاج القمح لا سيما في العراق وسوريا والسودان(قبايلي ومجموع مؤلفين، 2024، ص135 – 136). ينظر خريطة(6)، ولايتوقف الامر على الحروب في الوطن العربي فقط بل حتى على المستوى الدولي اذ اثرت الحرب الروسية – الاوكرانية بشكل سلبي على الامن الغذائي لكل من : لبنان ، سوريا ، تونس ، اليمن ، مصر، لاسما من محصول القمح سواء الاثار كان كانت على حجم المحصول او طريق تأمين وصوله الى هذه الدول عبر البحر الاسود(ليندي ومجموع مؤلفين، 2024، ص76).

ومن منظور الجغرافية السياسية، يُفهم انخفاض إنتاج القمح في الوطن العربي بوصفه نتيجة مباشرة للتحولات السياسية والاضطرابات الأمنية التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011 فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي، وتفكك مؤسسات الدولة في بعض الأقطار إلى إضعاف القدرة على إدارة الموارد الزراعية وتأمين سلاسل الإنتاج والتوزيع، مما انعكس سلبًا على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح، أن سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في كل من سوريا والعراق، خاصة في الأقاليم التي تُعد سلال غذائية رئيسية، أدت إلى تعطّل العمليات الزراعية، وتدمير البنية التحتية للري والتخزين، وتحويل الموارد الزراعية إلى أدوات للنفوذ والسيطرة، وأصبح القمح في تلك المرحلة عنصراً في معادلة الصراع يُستخدم للضغط السياسي والاقتصادي بدل أن يكون ركيزة للأمن الغذائي، فضلاً عن ذلك أسهمت النزاعات المسلحة في تهجير السكان من المناطق الريفية، وفقدان اليد العاملة الزراعية، وتراجع الاستثمارات في القطاع الزراعي، فضلًا عن صعوبة الوصول إلى المدخلات الإنتاجية والأسواق ونتيجة لذلك ازداد اعتماد العديد من الدول العربية على استيراد القمح من الأسواق العالمية، ما عمّق تبعيتها الغذائية، وجعل أمنها الغذائي أكثر تأثرًا بالتقلبات الجيوسياسية الدولية، وعليه فإن تراجع إنتاج القمح لا يُعد مسألة زراعية فحسب، بل هو انعكاس لتحولات في موازين القوة والسيطرة على المجال الجغرافي، ويبرز أهمية الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات قوية قادرة على حماية الموارد الاستراتيجية وضمان السيادة الغذائية.

خريطة(6) دول الوطن العربي التي شهدت متغيرات سياسية وعسكري 2010 - 2025

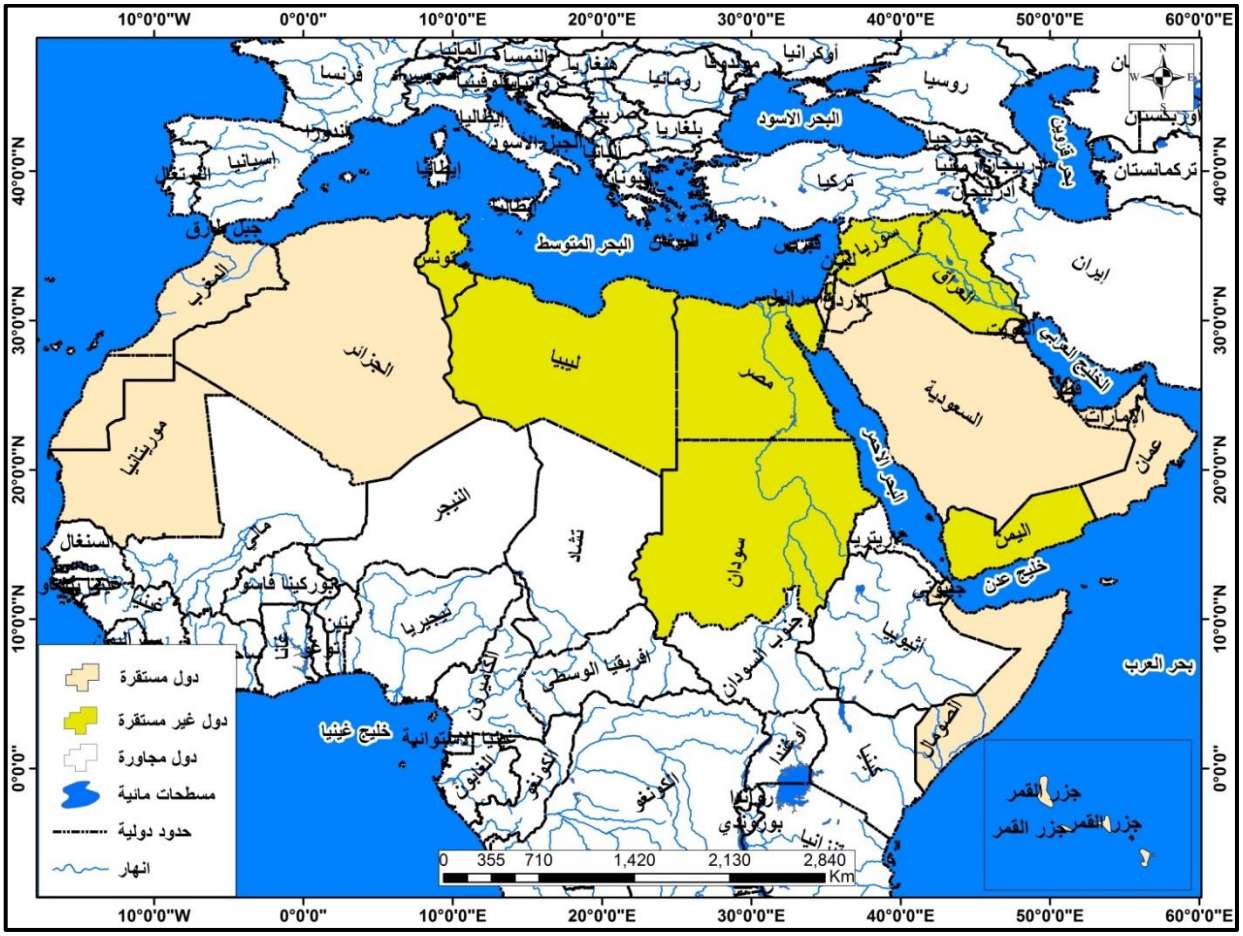

المصدر: اعتماداً على خريطة العالم بمقياس 1:1000000.

ب- السياسة الزراعية

وهي مجموعة من الاجراءات والقوانين التي تتخذها الدولة لتنظيم القطاع الزراعي، ويعد صناع القرار في الدولة هم المسؤولين عن وضع السياسية الزراعية، وهي تلاحق العاملين في الزراعة بالدرجة الاساس وهي المسؤولة عن النهوض بالزراعة والارتقاء بها، ويختلف محتوى السياسة الزراعية من دولة لأخرى الامر الذي ادى الى اختلاف في اداء القطاع الزراعي، ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية للخطط في الكثير من الدول العربية فانه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية، من حيث احتوائها على اهداف ووسائل او ادوات محددة لتحقيقها ففي اغلب الاحيان يستدل على الاهداف والوسائل التنفيذية للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية، وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة الى اخرى لكن السياسية الزراعية تندرج تحت السياسات التالية: سياسة توفير الغذاء ونمط الانتاج الزراعي، والسياسة التمويلية والاستثمارية، وسياسة التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية(الشوك، مصدر سابق، ص56 – 57). وان جميع السياسات الزراعية التي اتبعتها الدول العربية في الفترة الماضية اتسمت بالتحيز ضد القطاع الزراعي واسهمت في تدهور القطاع الزراعي واضرت في انتاج المحاصيل الزراعية والغذائية، وتركز النسبة الاكبر من الاستثمارات في القطاعات الاخرى على حساب القطاع الزراعي(بسيوني، 2021، ص458).

ومن منظور جيوسياسي ترتبط السياسة الزراعية في الدول العربية ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي والاستقرار السياسي، نظراً لاعتماد معظمها على استيراد السلع الغذائية الاستراتيجية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق والأزمات الدولية كما حدث خلال الحرب في أوكرانيا كما أن محدودية الموارد المائية في عدد من الدول، وتداخلها مع قضايا إقليمية مثل ملف سد النهضة في إثيوبيا وانعكاساته على مصر والسودان، تعزز الطابع الاستراتيجي للقطاع الزراعي إضافة إلى ذلك فإن ضعف التكامل الزراعي العربي رغم توافر الموارد في بعض الدول ورؤوس الأموال في أخرى، يعمّق التبعية الخارجية ويحد من القدرة على تحقيق أمن غذائي جماعي، ما يجعل إعادة الاعتبار للسياسة الزراعية خياراً استراتيجياً لا تنموياً فحسب.

د- التكنولوجيا الزراعية

عكس التخلف التكنولوجي في القطاع الزراعي العربي أبعادًا جيوسياسية تتجاوز الجانب التقني لتتصل بموقع الدول العربية ضمن النظام الاقتصادي العالمي وعلاقاتها الخارجية، فضعف امتلاك التكنولوجيا الزراعية المتقدمة والاعتماد على استيراد البذور المحسّنة والتقنيات الحديثة من القوى الصناعية الكبرى يعكس حالة من التبعية التكنولوجية التي تؤثر في مستوى السيادة الغذائية للدول(عبد القادر، 2014، ص151)، كما أن التفاوت في استخدام التكنولوجيا بين الدول العربية يرتبط بقدراتها السياسية والاقتصادية، ومدى استقرارها الداخلي، وأولوياتها في توجيه الموارد، فالدول التي تعاني من نزاعات أو ضغوط اقتصادية تجد صعوبة في الاستثمار في البحث العلمي الزراعي أو بناء بنية تحتية تكنولوجية متطورة، مما يعمّق الفجوة بينها وبين الدول الأكثر استقراراً(بسيوني، مصدر سابق، ص458)، ومن منظور الجغرافية السياسية فإن ضعف الدعم المؤسسي وغياب سياسات زراعية إقليمية متكاملة يعززان التجزئة داخل الفضاء العربي ويحدّان من فرص تحقيق تكامل زراعي يخفف من التبعية الخارجية لذلك فإن تطوير التكنولوجيا الزراعية لا يُعد مسألة تنموية فحسب، بل هو خيار استراتيجي يرتبط بالأمن القومي، والسيادة على الموارد، وتعزيز المكانة الإقليمية للدول العربية في النظام الدولي.

- الاستنتاجات

توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات منها:

1- بلغ انتاج القمح في الوطن العربي لعام 2010(26.096.000) طن وبنسبة(4.07%) من الانتاج العالمي البالغ(640.803.465) طن، وفي عام 2024 انخفض انتاج الوطن العربي الى(22.427.663)

طن وبنسبة(2.77%) من الانتاج العالمي البالغ(441.057.808) طن، وهذا الانخفاض تقف وراءه عوامل جيوسياسية طبيعية وبشرية.

2- بلغت كمية القمح المستهلك في الوطن العربي لعام 2024(63.597.400) طن، علما ان انتاجه للعام نفسه(22.427.663) طن، وهذا يعني ان نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح في الوطن العربي(35.26%) أي ان الوطن العربي يعتمد على الخارج في سد استهلاكه المحلي وبنسبة(64.74%).

3- جميع دول الوطن العربي تستهلك اكثر من ما تنتج أي جميعها تعاني من فجوة غذائية لكن حجم الفجوة يختلف من دولة لأخرى، لكن هناك دول تكون نسبة اعتمادها على الخارج بنسبة(100%) وهيكل من: الامارات، جزر القمر، جيبوتي، البحرين، الكويت، وهي معدومة الانتاج الزراعي للقمح، واقل الدول العربية اعتماد على الخارج هي: سوريا بنسبة(23.2%) والعراق بنسبة(41.8%) ومصر بنسبة(48.2%) وهي اعلى الدول العربية انتاجاً للقمح.

4- تعد التغيرات المناخية المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض كمية الامطار الساقطة، ونقص الموارد المائية وشحتها الناتجة عن المشكلات الجيوسياسية بين دول الوطن العربي وجواره الجغرافي حول منابع المياه، والتصحر الناتج عن مشاكل التربة، من اهم المشاكل الطبيعية التي اثرت على انتاج القمح في الوطن العربي.

5- تعد العوامل البشرية المتمثلة بفقدان الامان والحروب الناتج عن ما يعرف بثورات الربيع العربي وبروز المجاميع الارهابية والحروب الاهلية كلها انعكست سلباً على القطاع الزراعي من ناحية السياسة الزراعية وغياب التكنولوجية لذا كان العامل البشري محدد جيوسياسي لوصول الوطن العربي لمرحلة الاكتفاء الذاتي من انتاج القمح.

- المقترحات

توصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات منها:

1- العمل على توحيد جهود دول الوطن العربي في مكافحة الارهاب، والحد من النزاعات والحروب الاهلية الداخلية، ورفع الحواجز وحرية التجارة البينية بين دول الوطن العربي.

2- العمل على استثمار رؤوس الاموال في بعض دول الوطن العربي في تنمية الزراعة في دول الوطن العربي الاخرى التي تفتقر لرؤوس الاموال في شراء التكنولوجيا والمعدات والاسمدة ودفع اجور الايدي العاملة.

3- العمل على حل مشكلات المياه مع دول احواض الانهار المتمثلة: بتركيا وايران والكيان الصهيوني واثيوبيا، من خلال الاتفاقيات الدولية وان يكون رأي عربي موحد اتجاه هذه الدول في حالة الاخلال في الاتفاقيات المائية.

4- العمل على استصلاح الترب ومكافحة مشاكل الملوحة والتصحر، وتشجيع الاستثمار في مجال الزراعة لا سيما العائدات النفطية وادخالها مباشر في الاستثمار الزراعي، وجلب الخبرات الاجنبية في مجال الاستثمار الزراعي في الوطن العربي.

5- العمل على تشجيع الزراعة الواسعة لا سيما للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والذرة والرز، وتصدير الفائض من الانتاج الى دول العجز في الوطن العربي مقابل اموال او استثمارات او سلع من البلد المستقبل الى المصدر.

المصادر باللغة العربية

١. بسيوني. امال ضيف. (2021). افاق وتحديات الامن الغذائي العربي مقترحات وحلول وتجارب ناجحة. عدد خاص بالمؤتمرات. المركز الديمقراطي العربي. المانيا - برلين.
٢. البياتي. هدى مهدي علي. (2018). ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراقي. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية الادارة والاقتصاد. جامعة كربلاء.
٣. الحجامي. اسراء كامل مزهر.(2021). استراتيجية تطوير انتاجية الحبوب وعلاقتها بالأمن الغذائي في العراق دراسة في الجغرافية السياسية. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية الآداب. جامعة الكوفة.
٤. الحديدي. مناح سليمان ذياب عكيل. (2023). طاقات الموارد الطبيعية للأمن الغذائي العراقي دراسة جيوبولتيكية. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية التربية للعلوم الانسانية. جامعة الموصل.
٥. زهيرة. تيقرين و فاتن صبري سيد الليثي. (2021) واقع التغير المناخي على الانتاج الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي: التأثير والحلول. عدد خاص بالمؤتمرات. المركز الديمقراطي العربي. المانيا – برلين.
٦. الشوك. رباب علي جميل امين. (2010). التبعية الغذائية العربية والامن القومي العربي الاسباب والاثار. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية الآداب. جامعة الشرق الاوسط.
٧. عبد القادر. مطاي. (2014). الامن الغذائي في الوطن العربي .... متى يتحقق وكيف. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد(1). العدد(10). الجزائر.
٨. قبايلي. عياشة ومجموع مؤلفين. (2024). جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي. ط1. المركز الديمقراطي العربي. المانيا – برلين.
٩. لفته. مرتضى حسين و سعد حسين خلف. (2018). قياس وتحليل الفجوة الغذائية في الاقتصاد العراقي للفترة(1980 – 2015). مجلة كلية الكوت الجامعة. المجلد الثالث. العدد(2). السنة الثالثة.
١٠. ليندي. معيزي ومجموع مؤلفين. (2024). جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي. ط1. المركز الديمقراطي العربي. المانيا - برلين.
١١. المجدوب. منير. (2017). حماية البيئة في المنطقة العربية: التحديات والحقوق. ورقة بحثية. كلية الآداب. الاتحاد العربي للنقابات. تونس.
١٢. مراحي. مختار ومجموع مؤلفين.(2024). جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقا لأنماط ومعطيات الذكاء الصناعي. ط1. المركز الديمقراطي العربي. برلين - المانيا.
١٣. هاشم. عباس كاظم. (2025). الابعاد الجيوبولتيكية للتبعية الاقتصادية في العراق 2010/2024. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية التربية للعلوم الانسانية. جامعة كركوك.
١٤. وردية. امريو. (2021). واقع التغيرات المناخية والبيئية في العالم العربي وانعكاساتها. عدد خاص بالمؤتمرات. المركز الديمقراطي العربي. المانيا - برلين.

Sources in English

1. Abdelkader. Matai. (2014). Food Security in the Arab World: When Will It Be Achieved and How? New Economy Journal. Vol. 1. No. 10. Algeria.
2. Al-Bayati. Huda Mahdi Ali. (2018). The Phenomenon of Dumping and Its Impact on the Production of the Agricultural Sector in Iraq. Unpublished Master's Thesis. College of Administration and Economics. University of Karbala.
3. Al-Hadidi. Manah Suleiman Dhiab Aqil. (2023). Natural Resource Potentials for Iraqi Food Security: A Geopolitical Study. Unpublished

Master's Thesis. College of Education for Humanities. University of Mosul.

4. Al-Hajami. Israa Kamil Muzhir. (2021). The Strategy for Developing Grain Productivity and Its Relationship to Food Security in Iraq: A Study in Political Geography. Unpublished Master's Thesis. College of Arts. University of Kufa.
5. Al-Majdoub. Mounir. (2017). Environmental Protection in the Arab Region: Challenges and Rights. Research Paper. College of Arts. Arab Trade Union Confederation. Tunisia.
6. Al-Shouk. Rabab Ali Jamil Amin. (2010). Arab Food Dependency and Arab National Security: Causes and Impacts. Unpublished Master's Thesis. College of Arts. Middle East University.
7. Bassiouni. Amal Deif. (2021). Prospects and Challenges of Arab Food Security: Proposals. Solutions. and Successful Experiences. Special Conference Issue. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.
8. Hashim. Abbas Kadhim. (2025). The Geopolitical Dimensions of Economic Dependency in Iraq (2010–2024). Unpublished Master's Thesis. College of Education for Humanities. University of Kirkuk.
9. Lifta. Murtadha Hussein & Saad Hussein Khalaf. (2018). Measuring and Analyzing the Food Gap in the Iraqi Economy for the Period (1980–2015). Journal of Al-Kut University College. Vol. 3. No. 2. Third Year.
10. Lindi. Muayzi et al. (2024). Geopolitics of Arab Food Security According to Artificial Intelligence Patterns and Data. 1st ed. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.
11. Marahi. Mokhtar et al. (2024). Geopolitics of Arab Food Security According to Artificial Intelligence Patterns and Data. 1st ed. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.
12. Qabayli. Aicha et al. (2024). Geopolitics of Arab Food Security According to Artificial Intelligence Patterns and Data. 1st ed. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.
13. Tigrine. Zouheira & Faten Sabry Sayed Al-Laithi. (2021). The Impact of Climate Change on Food Production and Agricultural Development in the Arab World: Effects and Solutions. Special Conference Issue. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.
14. Wardea. Amriou. (2021). The Reality of Climate and Environmental Changes in the Arab World and Their Repercussions. Special Conference Issue. Arab Democratic Center. Berlin. Germany.